التّحديث الشهري على المستوى الإقليمي - يوليو/ تموز 2016

التماسك الإجتماعي وسبل كسب العيش

أكثر من 4,500 لاجئ لديهم فرص للحصول على عمل مدفوع الأجر

أبرزُ التّطوّرات الإقليميّة:

في لبنان، تُرَاجع الجهات المُشارِكة في توفير سبل كسب العيش الإنجازات الرئيسية في القطاع، في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة (2015-2016)، واستكشاف سبيل المُضِيِّ قُدُمًا نحو 2017-2020. فبينما ظلَّت الأنشطة قصيرة المدى قوية مع 23،000 مستفيد مباشر منذ عام 2015، لا تزال الأنشطة طويلة المدى قيد التطوير، مع زيادة بنسبة 60% في دعم الأعمال الصغيرة (بإجمالي 467، وتوفير 1. 1 مليون دولار أمريكي في الدعم المالي المقدم)، وتعزيز سبع سلاسل للقيمة. ومن بين التحديات الرئيسية التي حُدِّدت، بالإضافة إلى الانخفاض الشديد في تمويل القطاع، المشاركةُ المحدودةُ من القطاع الخاص في الاستجابة للأزمة.

في لبنان أيضًا، رجعت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الخرائط الدَّالَّة على مدى مشاركة القطاع الخاص في تقييم الدعم المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسلاسل القيمة من الجهات المُشارِكة في خطة لبنان للاستجابة للأزمة، وتوسيع نطاق التعاون بينهما. لذا، فإن الهدف الرئيسي وراء تبادل المعلومات هو تحسين تصميم الأنشطة، وتقديم التوصيات لتحسين مشاركة القطاع الخاص في برامج توفير كسب معيشة أكثر تأثيرًا.

في مصر، ازداد عدد المستفيدين من العمل مقابل أجر مقارنةً بالأشهر السابقة، ومنهم الأفراد الذين استفادوا من التدريب لدعم سبل كسب العيش؛ ولكنهم ضمنوا العمل لأنفسهم، وليس من خلال الجهات المُشارِكة. وعمومًا، وصل عدد الأفراد القادرين على تأمين فرص عمل منذ بداية العام إلى 432 لاجئًا، بفضل دعم الجهات المُشارِكة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

تحليل الاحتياجات:

يُعتَبرُ توسيعُ نطاق الحصول على الفرص المتاحة لسُبُل كسب العيش عنصراً محورياً في بناء القدرات على مواجهة الأزمة. ففي عام 2016، سوف يَستهدفُ قطاعُ سُبُل كسب العيش والتّماسك الاجتماعي حوالي 770,100 لاجئ وشخص مُستضعف من أبناء المجتمعات المُضيفة للاجئين، وذلك بتنفيذ مجموعة متنوّعة من التّدخّلات لتوسيع نطاق الفرص المتاحة للتعامل مع الأزمة، وللتّعافي منها، وللتّحوّل نحو الاستجابة لها، وكذلك بتحسين فرص الحصول على الخدمات، وبتحسين مستوى تقديم خدمات جيّدة. ويُبيِّنُ تقييمُ هذا القطاع من حيث الجوانب المالية، أنّه يُشكِّلُ نسبة 10 في المئة (أو 477 مليون دولار أمريكي) من مجموع الموارد المطلوبة لتنفيذ خطة 3RP في عام 2016.

وسوف يَعملُ الشركاء في خطة 3RP مع القطاع الخاص والحكومات الوطنية لتقرير أفضل السُّبل اللازمة لاستحداث فرص سُبل كسب العيش للنساء والرّجال، التي تسدُّ الفجوات في أسواق العمل، وتُسهم في تأسيس الأعمال (المشاريع) الجديدة، بدلاً عن تعزيز التّنافس على فرص العمل، والعمل على خفض الأجور.

وتضمُّ الأهدافُ العامة لقطاع سبل كسب العيش والتّماسك الاجتماعي / الاستقرار الاجتماعي، في البلدان الخمسة المشمولة في خطة 3RP، استحداثَ الظروف والبيئة الضرورية لخلق فرص العمل، مع العمل على تعزيز النُّظُم والشَّبكات القائمة، إضافةً إلى تشجيع وتطوير مبادرات التّماسك الاجتماعي، والاندماج المجتمعي على مستوى المُجتمعات والمستويات البلديّة. ومع توافر فُرص سُبُل كسب العيش المُوسَّعة، ستكون الأُسرُ المعيشية المتأثرة قادرةً بشكل أفضل على الإسهام في الاقتصادات المحلية، والسّير قُدُماً نحو الاكتفاء الذاتي.

مناظر عامة من المخازن في شارع الشانزليزيه، في مخيم الزعتري، الأردن، والذي يتوفر فيه 3,000 متجر في جميع أنحاء المخيم. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / جورجي ماتاس

مُلخّص الاستجابة القطاعية:

عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المستهدفين بالمساعدة بحلول نهاية عام 2016 هو 770,100 شخص، عدد الذين تمّت مساعدتهم في عام 2016 هو 22,660 شخصاً.

3%

اللاجئون السّوريون في المنطقة:

العددُ المُتوقّع للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2016 هو 4,740,000 لاجئ. عدد اللاجئين السوريين المُسجّلين حالياً هو 4,784,000 لاجئ.

102%

الوضع الرّاهن للتّمويل الكلي لخطة 3RP

المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو (4.54) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تمّ استلامه في عام 2016 هو 1.97 مليون دولار أمريكي

43%

الوفاء بوعود مؤتمر لندن بتوفير 1. 1 مليون وظيفة

تولّى الشركاء في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات -جنبًا إلى جنب مع منظمة العمل الدولية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة- تقييمًا جديدًا للفرص الاقتصادية بين مختلف الأقطار. ويتيح هذا التقييم نهجًا واقعيًّا مَبْنِيًّا على أسس تجريبية لتحقيق هدف توفير فرص العمل الطموح، الذي صَرَّح به مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة، والذي عُقِد في فبراير 2016.

وتحقيقًا لتوفير فرص عمل جديدة، التزمت الحكومات المضيفة بفتح أسواق العمل، وتحسين البيئة التنظيمية المحلية؛ والتزم المجتمع الدولي بدعم برامج توفير فرص العمل، وتسهيل الاستثمارات الجديدة.

بُنِيَت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة على أساس 120 مقابلة مع رجال الأعمال، وممثلي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية في مختلف أنحاء سوريا وجاراتها الخمس المضيفة للاجئين. وتشير هذه النتيجة إلى أن سهولة الحصول على الفرص الاقتصادية ينبغي أن تكون عنصرًا أساسيًّا في الاستجابة المستدامة للأزمة.

ولقد كان كلُّ من أُجْرِيَت معهم المقابلات في الدول الست على يقين من أن توسيع الفرص الاقتصادية ضروريٌّ لتخفيف التَوترات الاجتماعية للصراع، وأن زيادة فرص الحصول على الفرص الاقتصادية للعمال وأصحاب المشاريع، النازحين بسبب النزاع السوري، ستفيد المجتمعات المضيفة مُباشَرة.

وبالاعتماد على جمع البيانات الخاصة بكلِّ بلد، ودراسة المناهج الحالية المستخدمة لدعم توفير فرص عمل لمواجهة الأزمة؛ سيسمح الإطار متعدد الأقطار لهذا التقييم بتحديد الممارسات الجيدة، والدروس المستفادة للحكومات المضيفة والجهات المُشارِكة في التنمية.

وفي الوقت الذي تدخل فيه الحرب السورية عامها السادس، يؤكد التقييم على أهمية زيادة استثمار بناء القدرة على التكيُّف، والجمع بين جهود مجموعة كبيرة من الجهات الوطنية والدولية المُشارِكة، ومنها الجهات المُشارِكة في القطاع الخاص والتنمية. وتقدم هذه الدراسة توجيهًا عمليًّا نحو الممارسات النافعة (وغير النافعة)؛ لتوجيه العمل في المنطقة وعلى المستوى القُطْرِيِّ.

مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - يوليو/ تموز 2016*:

تعكس لوحة المعلومات هذه الإنجازات التي حققها أكثر من 200 شريك في الاستجابة من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المُشتركة في الاستجابة للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يخضع التقدم المُحرَز والأهداف إلى التغيير وفقًا لمراجعات البيانات. جميع البيانات الواردة في لوحة المعلومات هذه بيانات حديثة، صدرت في 31 يوليو لعام 2016.

* لم تُستَلم بيانات التقدم في العراق وتركيا في يوليو 2016 حتى الآن.